

Distr.: General
16 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

طلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المنقحة: الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين

عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المخطط العام لتحديد مباني المقر

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

والعشرين والثلاثين ودورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/70/562)، فقالت إن اتخاذ ٥٧ قرارا ومقررا أدى إلى اقتراح موارد إضافية قدرها ١١,٤ مليون دولار.

٤ - وعرضت تقرير الأمين العام عن صندوق الطوارئ - البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/C.5/70/19 و A/C.5/70/19/Corr.1)، فقالت إن في سياق مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قررت الجمعية تحديد مستوى صندوق الطوارئ في ٤١,٧ مليون دولار، أي ٠,٧٥ في المائة من التقدير الأولي لفترة السنتين.

٥ - ومضت قائلة إن التقرير المتعلق بصندوق الطوارئ يعرض خصوما جديدة قدرها ٣٤,١ مليون دولار يحتمل أن تُحمّل للصندوق، وذلك استنادا إلى المعلومات المتاحة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية المعروفة آنذاك. وقد خفضت التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية بعد صدور التقرير الخصوم المحتملة إلى ١٨,٥ مليون دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى التوصية بالإذن للأمين العام أن يدخل في التزامات لتنفيذ القرارات التي تتضمنها خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وهي التزامات لم تعد تمثل خصوما تُحمّل للصندوق.

٦ - واستطردت قائلة إن في حال تأييد اللجنة لتوصيات اللجنة الاستشارية، سيبقى في صندوق الطوارئ رصيد قدره ٢٣,٢ مليون دولار. وإذا اتخذت الجمعية قرارات أخرى تترتب عنها آثار مالية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فسيلزم تعديل الخصوم المحملة لصندوق الطوارئ وفقا لذلك.

٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية

طلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (A/70/7/Add.30 و A/70/565)

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان (A/70/7/Add.28 و A/70/562)

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/70/7/Add.34 و A/C.5/70/19/Corr.1 و A/C.5/70/19)

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن طلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (A/70/565)، فقالت إن التقرير يبين الصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة ويقدم تقديرات لاحتياجاتها من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢ - وأضافت إن رغم الجهود المبذولة لجمع الأموال، لن تكفي التبرعات لتلبية الاحتياجات المدرجة في الميزانية من أجل عمليات المحكمة بعد آذار/مارس ٢٠١٦. وبالتالي طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن توافق على تقديم إعانة يفوق قدرها ستة ملايين دولار بقليل لتمويل أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وسوف تقلل التبرعات الإضافية الواردة من استخدام الإعانة وسيبلغ عنها في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣ - وعرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الثامنة والعشرين والتاسعة

نظرا للقدرات المتوافرة. وأبدت اللجنة الاستشارية أيضا تعليقات على الحاجة إلى معلومات موثوقة عن التكلفة القياسية لترجمة وتجهيز كل وحدة وثائقية في كل مركز من مراكز العمل من أجل تقدير الاحتياجات من الموارد بشكل صحيح.

١٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن صندوق الطوارئ (A/70/7/Add.34)، فقال إن اللجنة الاستشارية نظرت في نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام في وقت لم يرد فيه عدد من التقديرات المنقحة والآثار في الميزانية البرنامجية المتعلقة بالاحتياجات من الموارد. أما الآن وقد صدرت النسخة النهائية للتقرير، فمن المتوقع أن يقدم الأمين العام قائمة مستكملة بالخصوم التي ستُحمّل لصندوق الطوارئ عملا بباقي توصيات اللجنة الاستشارية. وأضاف إن صندوق الطوارئ أداة هامة من أدوات الميزانية لتلبية الاحتياجات الإضافية من الموارد وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

١١ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية بالغة للسير السلس لأعمال المؤسسات القضائية المكلفة بولايات وتتابع عن كثب الحالة المالية لمحكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. وتؤيد المجموعة طلب تقديم إعانة قدرها ٦,٠٣ ملايين دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٢ - وواصل كلامه قائلا إن المجموعة من أقوى مؤيدي ركيزة حقوق الإنسان في المنظمة بشكل عام، وفي مجلس حقوق الإنسان على الخصوص، فالولايات التي يوافق عليها المجلس يجب أن تتاح لها الموارد الكافية لكفالة الاضطلاع بها بشكل تام وفي الوقت المناسب. وذكر أن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس في عام ٢٠١٥ ستترتب عنها

عن طلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية (A/70/7/Add.30)، فقال إن وفقا للمادة ٣ من اتفاق إنشاء المحكمة، يتعين أن تتأني نفقات المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية من التبرعات. غير أن الحالة المالية للمحكمة لن تمكنها من مواصلة أعمالها بعد آذار/مارس ٢٠١٦ دون مزيد من التبرعات. وقد أشار الأمين العام إلى أن اقتراح الإعانة تدبير مؤقت وذكر أنه سيُجري مشاورات لإيجاد حل شامل.

٨ - ومضى قائلا إن بالنظر إلى النقص في التمويل المتوقع لعام ٢٠١٦، وإلى عدم اليقين الذي يطبع التعهدات غير المسددة، وإلى الحاجة الملحة إلى موارد لضمان استمرار عمليات المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام أن يدخل في التزامات تكون بمثابة آلية مالية مؤقتة لا يتعدى قدرها ٢ ٤٣٨ ٥٠٠ دولار لتكميل الموارد المالية المتأتية للمحكمة من التبرعات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين عن استخدامه لسلطة الالتزام الممنوحة له وعن نتائج مشاوراته الرامية إلى اقتراح حل شامل للتمويل.

٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين ودورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/70/7/Add.28)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتحسينات التي أدخلت على أسلوب عرض التقديرات. وأوصت اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة باستثناء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف معني بإدارة المحتويات الشبكية

زادت الدول الأعضاء التركيز على مسألة حقوق الإنسان باعتبارها إحدى الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذا التوجه، لا تتلقى ركيزة حقوق الإنسان إلا نسبة ضئيلة من موارد الميزانية العادية المخصصة للركيزتين الآخرين، وهي نسبة لا تكفي لتغطية جميع الأنشطة الصادر بها تكليف، والتي يعتمد معظمها على التبرعات. وعلى الأقل، ينبغي أن تغطي الميزانية العادية جميع تكاليف الأنشطة التي يصدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية المعنية الأخرى. وينبغي أيضا أن تلي الميزانية العادية المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أن تلي بصورة إيجابية طلبات الدول الأعضاء على المساعدة التقنية وأن تقدم استجابة ميدانية مناسبة.

١٦ - وأضاف إن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تبلغ ما قدره ٢٠٠ ٩٦٣ ١٩٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بانخفاض نسبته ٥,٠ في المائة مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلك الموارد غير كافية بتاتا، لا سيما لتغطية احتياجات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وينبغي للأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن التكاليف الكاملة للأنشطة الصادر بها تكليف.

١٧ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة يجب أن تتاح لها الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هدف رئيسي يسهم في توطيد السلام والأمن الدوليين وفي النهوض بالتنمية. وينبغي أن تكون الغاية هي تحديد تمويل مستدام بطريقة تحقق التوازن بين مختلف مصالح الدول دون المساس باستقلالية المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

احتياجات تقديرية من الموارد تبلغ ١٠٠ ٥٨٨ ٣٠ دولار، منها ٤٠٠ ٧١١ ١٠ دولار تتعلق بأنشطة ذات طابع دائم سبق إدراجها في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٣ - وذكر أيضا أن الاحتياجات المتبقية البالغة ١٩ ٨٧٦ ٧٠٠ دولار تمثل طلبات جديدة اقترح الأمين العام تلبيتها في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من المخصصات المعتمدة لفترة السنتين، مع تحميل صندوق الطوارئ مبلغا قدره ٣٠٠ ٣٦٧ ١١ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستطلب المجموعة توضيحات بشأن تلك المسائل وبشأن اقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة برتبة ف-٣ لدعم أنشطة صدر بها تكليف من المجلس.

١٤ - ومضى قائلا إن فيما يتعلق بالبيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة المحملة لصندوق الطوارئ، تقع على عاتق الأمين العام مسؤولية ضمان أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعرض أكمل صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة في كل فترة من فترات السنتين. وذكر أن مستوى الصندوق حُدد منذ إنشائه في نسبة ٧٥,٠ في المائة من إجمالي مستوى الموارد المدرجة في مخطط الميزانية البرنامجية. وتذكر المجموعة أن استيعاب مبادرات جديدة في دورة السنتين التي تغطيها الميزانية العادية أمر لا يتسنى دائما وأن من الضروري التفكير في موارد إضافية. وصندوق الطوارئ أداة هامة من أدوات الميزانية لتلبية الاحتياجات الإضافية من الموارد رهنا بأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. وعلى الأمين العام أن يخطر الجمعية في الوقت المناسب بأي قيود يواجهها.

١٥ - السيد شفيق (تركيا): تكلم باسم سويسرا والمغرب والمكسيك والنرويج، فقال إن في السنوات الأخيرة،

٢٠ - وواصل كلامه قائلاً إن تأمين التمويل المستدام يظل من أهم أولويات حكومة بلده من أجل إنقاذ المحكمة من الإغلاق. وستواصل الحكومة عملها مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى تحقيقاً لذلك. وفي انتظار ذلك، حث اللجنة على النظر في طلب الأمين العام بتخصيص تمويل لمدة عامين للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية قدره ٨٠٠ ٠٣٤ ٦ دولار.

٢١ - السيد يزداني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المبالغ المطلوبة في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٠ من تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته المعقودة عام ٢٠١٥ (A/70/562) تعدّ تبذيراً لا مسؤولاً للموارد المالية المحدودة المتاحة للأمم المتحدة، وإنها طُلبت إرضاءً للمصالح السياسية لمؤيدي ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. فولايات مجلس حقوق الإنسان التي تخص بلدانا محددة ولاياتٌ تحركها دوافع سياسية وتتعارض مع المبادئ الأساسية للمجلس، وهي الحياد والعالمية وعدم تسييس مسائل حقوق الإنسان. ومن شأن اعتماد تلك الموارد أن يضر بقضية حقوق الإنسان، وينبغي تخصيص الموارد المالية النادرة المتاحة للمنظمة بطريقة أكثر عقلانية لتمويل المجالات التي يمكن أن تزيد حقا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٢ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومة بلده ملتزمة التزاماً راسخاً بإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. غير أن وفد بلده يتحفظ على تخصيص موارد مالية في إطار قرار المجلس ٢٠/٢٨ بشأن التدهور الخطير المستمر لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

١٨ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية أنشئت لتتولى الالتزامات القانونية المتبقية عن المحكمة الخاصة لسيراليون، التي أغلقت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بعد الانتهاء من عملها بنجاح. ووفقاً لنظام محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، أنيطت بالمحكمة ولاية أداء مهام قضائية وغير قضائية، ومنها الأنشطة التي يتعين القيام بها سواء كانت أو لم تكن هناك محاكمات أو دعاوى استئناف جارية. غير أن المحكمة لا تستطيع الوفاء بالولاية المنوطة بها دون توافر الموارد اللازمة لذلك. وأضاف إن حكومة بلاده تتعاون مع شركائها من أجل سد ثغرات التمويل، وقد كتب الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء موجهاً لها نداء بتقديم الدعم المالي للمحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة الرقابة ومسؤولو المحكمة أكثر من ٨٠ اجتماعاً لجمع الأموال، ولكن الردود الإيجابية الواردة كانت قليلة. وإذا لم تتمكن المحكمة من الاضطلاع بولايتها بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي، فقد تكون لذلك عواقب وخيمة.

١٩ - ومضى قائلاً إن محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية كانت نموذجاً لأهم مؤسسات قضائية دولية أخرى، وإن المخاطر تحدد بموروثها وإنجازاتها إذا أغلقت قبل الأوان بسبب الافتقار إلى تمويل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، سيفقد شعب سيراليون وشهود التزاع الذين أدلوا بشهاداتهم بشجاعة أمام المحكمة ثقتهم في نظامي العدالة الدولي والوطني. وسيكون لفقدان الثقة أثر سلبي على عملية بناء السلام بعد انتهاء التزاع في وقت تسير فيه سيراليون على طريق التنمية الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي. ولا بد من ضمان التمويل المستدام للمحكمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بشكل تام ومن الإسهام في تحقيق السلام والأمن، لا سيما في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

للأثر في الميزانية البرنامجية المقترحة وفي ميزانية المحكمتين الدوليتين، أُعدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ استنادا إلى أحدث المعلومات المتاحة عن التضخم وأسعار الصرف ومعدلات الشغور. وتمشيا مع الممارسة السابقة، فقد وُضعت توصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار.

٢٤ - وأضافت إن بمراعاة التوقعات المنقحة وتوصيات اللجنة الاستشارية، ستبلغ احتياجات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٤٤٧,٦ مليون دولار. وفي ما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين، ستبلغ التقديرات النهائية ما قدره ١,٨ مليون دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما قدره ٩٥,٧ مليون دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وما قدره ١٣٣,٥ مليون دولار للآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين.

٢٥ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/7/Add.35)، فقال إن ليس لدى اللجنة أي اعتراض على التقديرات المنقحة. وعلى الأمين العام أن يقدم تحديثا لحسابات إعادة تقدير التكاليف، تُستخدم فيه أحدث معدلات الشغور المتاحة لجميع فئات الموظفين ويتمشى مع المنهجية الموحدة لإعادة تقدير الميزانية العادية.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/557 و A/70/619)

٢٦ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/557)، فقالت إن التقرير يقدم تقديرا للمستوى النهائي المتوقع للنفقات في إطار الميزانية البرنامجية

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المنقحة: الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/70/7/Add.35) و (A/70/603)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع) (A/70/7/Add.35 و A/70/606)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع) (A/70/7/Add.35) و (A/70/606)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع) (A/70/7/Add.35 و A/70/606)

٢٣ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة - الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/70/603) وعن التقديرات المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين - الآثار المترتبة على تغير أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/70/606)، فقالت إن التقريرين يقدمان توقعات مستكملة

مندوب الأمين العام لدى اللجنة الفرعية المعنية بالقضايا الموكبة لنهاية النزاع في إطار عملية السلام الكولومبية.

٣٠ - وأضافت إن الجمعية أذنت بموجب قرارها ٢٧٤/٦٩ للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى ما قدره ٥,٨ ملايين دولار لتنفيذ استراتيجيات مرونة أماكن العمل في مبنى الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الجمعية العامة للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وطلبت إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد استخدمت تلك المبالغ بكاملها.

٣١ - واسترسلت قائلة إن بعض أبواب الميزانية البرنامجية تتوقع معدلا أدنى في تنفيذ الميزانية، ومنها على الخصوص الباب ٣ - الشؤون السياسية، ويتعلق ذلك بشكل رئيسي بانخفاض الاحتياجات في البعثات السياسية الخاصة، بينما من المتوقع أن تكون هناك بعض الزيادات، لا سيما في إطار الباب ٣٤ - السلامة والأمن، وهي تعكس زيادة الاحتياجات لتكاليف العمل الإضافي في المقر وفي اللجان الإقليمية.

٣٢ - ثم قالت إن من المتوقع أن تحدث زيادة قدرها نحو ٢٧,٥ مليون دولار تتعلق بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين، وهي ناجمة عن ارتفاع التكاليف القياسية وانخفاض معدلات الشغور عما أُدرج في الميزانية. ويقابل تلك الزيادة انخفاض قدره ٣٩,١ مليون دولار في إطار النفقات غير المتعلقة بالوظائف. ومن المتوقع أن تحدث زيادة قدرها ٥,٦ ملايين دولار تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة التغيرات في بارامترات معدلات التضخم وأسعار الصرف وتسويات تكلفة المعيشة مقارنة بالافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول (A/69/612). ويبين التقرير النفقات الفعلية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مع الاحتياجات المتوقعة للأشهر الثلاثة الأخيرة من فترة السنتين.

٢٧ - وأضافت إن الجمعية العامة وافقت، بموجب قرارها ٢٦٣/٦٩ ألف و ٢٧٤/٦٩ ألف وباء، على اعتماد منقح قدره ٨٣١,٩ مليون دولار. وقد أدى تواصل ارتفاع قيمة الدولار مقابل عدد من العملات التي تستخدمها الميزانية البرنامجية إلى انخفاض قدره ٤١,١ مليون دولار، في حين أسهمت معدلات التضخم الملائمة لبنود النفقات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في انخفاض بنحو ١١,١ مليون دولار.

٢٨ - ومضت قائلة إن التقرير يأخذ أيضا في الحسبان النفقات غير المتوقعة والاستثنائية الناشئة عن المقررات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية خلال فترة السنتين. وقد طلب الأمين العام الموافقة على تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣٤,٥ مليون دولار في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ لتمويل تلك النفقات وتنفيذ مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل في الأمانة العامة والإعانة المعتمدة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

٢٩ - ثم قالت إن النفقات غير المتوقعة والاستثنائية المتكبدة بسبب قرار الجمعية ٢٤٩/٦٨ عقب وضع الصيغة النهائية لتقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغت ١٦,٦ مليون دولار. ويتعلق الجزء الأكبر من ذلك المبلغ، أي ١٠ ملايين دولار، بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، وتتعلق ٦,٤ ملايين دولار بمسائل السلام والأمن؛ وتمت الموافقة على مبلغ ٨٨ ٧٠٠ دولار في صلة بتمديد تعيين

غير أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام لا تفي بطلب الجمعية على تقييم شامل لتطبيق منهجية الشراء الآجل.

٣٧ - ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية توقعت انخفاضاً أكبر في نفقات سفر الموظفين بناءً على انخفاض متوسط أسعار التذاكر والفواتر الممكن تحقيقها في إطار السياسة المنقحة المتعلقة بالسفر. واحتتم كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية تثنى على الأمين العام للجهود التي بذلها من أجل النقص من الالتزامات غير المصفاة وإنها واثقة أنه سيزودها بمزيد من المعلومات في تقارير الأداء المقبلة.

٣٨ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية بالغة للسير السلس لأعمال المنظمة. وترى المجموعة أن تقارير أداء الميزانية معيار أساسي يتسم بأهمية خاصة في عملية الميزانية، وتعتبر تقرير الأداء الثاني من أعلى الأولويات.

٣٩ - وأضاف إن المجموعة تلاحظ أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات تحت بنود النفقات المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يبلغ ما قدره ٨٠٨,٣ ملايين دولار، وأن بصورة عامة، هناك انخفاض صافٍ يبلغ ٥١,٥ مليون دولار مقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين.

٤٠ - وأضاف إن المنهجية المتبعة حالياً في الميزانية، بما فيها عملية إعادة تقدير التكاليف، أدت إلى تحقيق وفورات تبلغ نحو ٥٨,١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعد عملية إعادة تقدير التكاليف جزءاً لا يتجزأ من إجراءات الميزانية التي حددها الجمعية العامة في القرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، وأنها أُجريت بانتظام على ميزانية الأمم المتحدة منذ اتخاذ القرار ٢١٣/١٤. وتمكّن هذه العملية المنظمة من مواجهة عوامل خارجية في الاقتصاد الكلي تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار. وترفض المجموعة كل محاولة للإخلال بالحل التوفيقي الذي تم التوصل

٣٣ - وأضافت إن المستوى النهائي المتوقع للنفقات تحت بنود النفقات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يبلغ ما قدره ٨٠٨,٣ ملايين دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً صافياً يبلغ ٢٣,٦ مليون دولار مقارنة مع الاعتماد المنقح البالغ ٨٣١,٩ مليون دولار.

٣٤ - وقالت أيضاً إن الإيرادات المتوقعة تقدر بمبلغ ٥٧٤,٧ مليون دولار، أي بزيادة ٢٧,٨ مليون دولار عن التقديرات المنقحة للإيرادات في السنة السابقة. وتندرج هذه الزيادة في البند ٢ - الإيرادات العامة، ويتعلق أغلبها بالتكاليف المستردة للصناديق والبرامج في صلة بمسائل إقامة العدل، التي تجاوزت ما كان متوقعاً. وبصورة عامة، يعكس المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضاً قدره ٥١,٥ مليون دولار مقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٥ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/619)، فأشار إلى أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل انخفاضاً صافياً قدره ٥١,٥ مليون دولار مقارنة مع الاعتمادات المنقحة وتقديرات الإيرادات التي وافقت عليها الجمعية. وترد في تقرير العام معلومات غير كافية عن العوامل الكامنة وراء تغيرات الموارد التي أبلغ عنها، وتلك مشكلة ينبغي أن يعالجها الأمين العام في تقارير الأداء المقبلة. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم معلومات تكميلية عن أداء الميزانية في أحدث فترة مالية منتهية للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد.

٣٦ - وأضاف إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الشراء الآجل للعمليات الأجنبية على مدى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ أفضى إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالميزانية.

إليه منذ أزيد من ٢٠ سنة مضت فيما يخص إجراءات الميزانية وأساليب اتخاذ القرارات بشأنها، وترجو إنهاء النقاش بشأن إعادة تقدير التكاليف.

٤١ - وأضاف إن تجربة المنظمة في الشراء الآجل كانت تجربة إيجابية. ورحب بالمعلومات التي قدمها الأمين العام وقال إنه يتطلع إلى مزيد من التوضيحات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمثل تلك التدابير أن تحقق أوجه الكفاءة بواسطة التمكين من التنبؤ بالميزانية بمزيد من الدقة مع تفادي إحداث آثار سلبية في الاضطلاع بالولايات.

٤٢ - السيد أونوما (اليابان): قال إن وفد بلده لاحظ أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يبلغ ٢٣,٦ ملايين دولار مقارنة مع ٥٨,٨,٣ ملايين دولار، أي بانخفاض قدره ٢٣,٦ ملايين دولار مقارنة مع الاعتماد المنقح، وأن ذلك يرتبط أساسا بتغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم. غير أن الوفد يود أن يتلقى تفسيراً أكثر تفصيلاً للزيادة المتوقعة في نفقات الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك النفقات التشغيلية العامة ونفقات تحديد المباني.

٤٣ - ومضى قائلاً إن الوفد يود أيضاً معرفة الكيفية التي نفذ بها الأمين العام القرارات المتعلقة بالسفر جواً، وسبب انخفاض الوفورات وأوجه الكفاءة التي تحققت عما كان متوقعاً. واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يحث الأمين العام على عدم السماح بأي إنفاق لا داعي له في آخر لحظة.

المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/C.5/70/L.9)

مشروع القرار A/C.5/70/L.9: المخطط العام لتحديد مباني المقر

٤٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/70/L.9.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:١٥.